الأمم المتحدة

A/C.2/72/SR.10

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
31 October 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠ صباحا

الرئيس: السيد ورغنسن ..... (إستونيا)
لاحقا: السيد مينيلاو ..... (قبرص)

المحتويات

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة *(تابع)*

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة *(تابع)*

(ب) متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية *(تابع)*

(ج) الحد من مخاطر الكوارث *(تابع)*

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة *(تابع)*

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا *(تابع)*

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-17840 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(ز) التعليم من أجل التنمية المستدامة *(تابع)*

(ح) الانسجام مع الطبيعة *(تابع)*

(ط) ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة *(تابع)*

(ي) مكافحة العواصف الرملية والترابية *(تابع)*

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (*تابع*) (A/72/75–E/2017/56، و A/72/174، و A/72/216، و A/72/343، و A/72/343/Corr.1، و A/72/353)

(أ) **تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة** (*تابع*) (A/72/228)

(ب) **متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية** (*تابع*) (A/72/119 و A/72/119/Add.1 و A/72/214)

(ج) **الحد من مخاطر الكوارث** (*تابع*) (A/72/259)

(د) **حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة** (*تابع*) (A/72/82 و A/72/152 و A/72/152/Corr.1)

(هـ) **تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا** (*تابع*) (A/72/152 و A/72/152/Corr.1)

(و) **اتفاقية التنوع البيولوجي** (*تابع*) (A/72/152 و A/72/152/Corr.1)

(ز) **التعليم من أجل التنمية المستدامة** (*تابع*) (A/72/130)

(ح) **الانسجام مع الطبيعة** (*تابع*) (A/72/175)

(ط) **ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة** (*تابع*) (A/72/156 و A/72/160)

(ي) **مكافحة العواصف الرملية والترابية** (*تابع*)

١ - **السيد دينغا** (الكونغو): قال إن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود والالتزام من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا يمكن التغلب على التحديات التي نواجهها إلا في إطار منظومة الأمم المتحدة كجهة حافزة لجهود التنمية المستدامة. ويجري إدماج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، في الخطة الإنمائية الوطنية في بلده للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، وهي خطة تهدف إلى إحداث تحول هيكلي في الاقتصاد عن طريق إصلاح نظم التعليم والتدريب المهني، وتنويع الاقتصاد من خلال الاعتماد على قطاعات النمو المتمثلة في الزراعة والسياحة والتصنيع. ويتمثل الهدف في القطاع الزراعي وقطاع تربية الحيوانات هو تحسين الأمن الغذائي وإدماج أفقر الناس والنساء اقتصادياً، ولا سيما في المناطق الريفية.

٢ - وأشار إلى أن إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ أحرز تقدما في مجال الحد من مخاطر الكوارث، ولا سيما فيما يتعلق بنظم الإنذار المبكر والتشريعات، والتوعية العامة. ومع ذلك، لا تزال إدارة الكوارث تشكل تحديا في الكونغو على الرغم من توافر الإرادة السياسية الحقيقية لاستباق الأحداث. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وُضعت استراتيجية وطنية للوقاية والحد من مخاطر الكوارث وخطة عمل متصلة بها خلال حلقة عمل وطنية عقدت في عام ٢٠١٦.

٣ - وأكد أن حكومة بلده تنهض بدورها في مكافحة تغير المناخ، كما يتضح من توقيع الصكوك الدولية للحفاظ على التنوع البيولوجي ومكافحة الفقر. وتشارك الحكومة في الآلية الرامية إلى خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، وهي من أدوات التنمية المستدامة ومكافحة الفقر، وتوشك المرحلة الثانية منها على البدء وستتضمن تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية. وبالشراكة مع إحدى رابطات الحراجة، وضعت الحكومة برنامجا لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في منطقتين، ووقعت مع البنك الدولي رسالة إعلان نوايا بشأن بيع أو شراء وحدات خفض الانبعاثات. واعتبر التصديق على اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مؤشراً إلى التزام بلده بمكافحة تغير المناخ.

٤ - وتابع قائلاً إن ضمان الحصول على الطاقة الحديثة الميسورة التكلفة والمستدامة يشكل تحديا رئيسيا، على الرغم من وجود إمكانات هائلة لتوليد الطاقة الكهرمائية، فضلا عن الإمكانات الضخمة من الغاز والكتلة الأحيائية. وتلتزم حكومة بلده بإصلاح قطاع الطاقة وجذب الاستثمار، وقد نجحت من خلال الاستثمارات الخاصة والعامة في تحقيق تحسن مطرد في توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها من قبل شركة الكهرباء الوطنية. ومع أن الحكومة شيدت في السنوات الأخيرة مرافق لإنتاج الطاقة الكهربائية وخطوطاً لنقلها وحسنت شبكات النقل والتوزيع، فلا يزال الكونغو بعيدا عن حل مشكلة

الحصول على خدمات الكهرباء الموثوقة. ودعا إلى التعاون الدولي من أجل مساعدة الكونغو على تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة بشأن تحسين سبل حصول الجميع على الطاقة النظيفة بأسعار معقولة.

٥ - **السيدة بريمشيت** (تايلند): قالت إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الاتفاقيات الحكومية الدولية بشأن التنمية المستدامة، لم تتسارع وتيرته على نحو كافٍ في العامين التاليين لاعتمادها. وتساند تايلند الدور الذي تضطلع به المنتديات العالمية والإقليمية في المتابعة والاستعراض، مثل منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، فهذه المنتديات تهيئ الفرص لتبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة وتقييم التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكدت أن وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ينبغي تعزيزها من خلال تشجيع العلم والتكنولوجيا والابتكار، وبناء القدرات في المجال الإحصائي، وتنشيط الشراكة العالمية. وتدعو تايلند إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره عنصرا مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، كمت تدعو إلى إقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وهي عوامل اضطلعت بدور متنامٍ في حشد الموارد وتبادل الخبرات في المجالات ذات الأولوية. ولا تزال منظومة الأمم المتحدة الإنمائي شريكا مهما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ومن المفيد أن تقرير الأمين العام عن تعميم أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة (A/72/75-E/2017/56) حدد سبل تعزيز فعالية وكفاءة واتساق الدعم المقدم للدول الأعضاء من أجل التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦ - وأوضحت أن بلدها طبق منذ فترة طويلة نهجا مصمما محليا يعرف باسم ”فلسفة اقتصاد الاكتفاء“ من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتتماشى تلك الفلسفة مع المبادئ الأساسية الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وتركز على التنمية الذاتية والتمكين من خلال الحكمة المحلية حتى يتسنى للمجتمع أن يعيش حياة شاملة ومتوازنة ومستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، عُممت أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية، واستُحدثت خطة رئيسية لإدارة تغير المناخ، وأدمجت مبادئ إطار سنداي في الصكوك القانونية والسياسات الإنمائية، وأطلقت خطة وطنية للوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها تماشيا مع الغاية (هـ) من ذلك الإطار. وتساند حكومة بلدها مبادئ بانكوك بشأن تنفيذ الجوانب الصحية من إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

٧ - **السيدة الدهماني** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن بلدها لا يزال ملتزما بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الداخل والخارج بحلول عام ٢٠٣٠. وقد أنشئت لجنة وطنية للإشراف على إطار أهداف التنمية المستدامة، وربطه بالمعونة الخارجية، تمشيا مع الرؤية الوطنية للمستقبل.

٨ - وتابعت قائلة إن الإمارات العربية المتحدة أطلقت مؤخرا صندوقا بقيمة ٥٠ مليون دولار لدعم الطاقة المتجددة في منطقة البحر الكاريبي. وسيعمل الصندوق على تعويض تكاليف الطاقة وإيجاد فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي للجماعة الكاريبية.

٩ - وقالت إن بلدها، بوصفه رائدا في مبادرات الطاقة العالمية، أقر اتفاق باريس وهو يستضيف مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. وتعتبر أبو ظبي أكبر منتج للطاقة الشمسية في العالم، ويمكن أن يؤدي خفض تكلفة إنتاج الطاقة الشمسية إلى توسيع نطاق استخدامها في جميع أنحاء العالم. وقد غدت الإمارات العربية المتحدة منبرا للمناقشات العالمية حول تغير المناخ من خلال استضافة المؤتمرات والأنشطة الأخرى بشأن هذا الموضوع، مثل القمة العالمية لطاقة المستقبل، والقمة العالمية للحكومات المزمع عقدها قريباً، والتي من شأنها أن توفر منبرا لتبادل الآراء، وبناء القدرات، وجمع البيانات لصالح الشعوب في جميع أنحاء العالم.

١٠ - **السيد هتين لين** (ميانمار): قال إن هناك طريقا طويلا ينبغي المضي فيه لتحقيق أهداف القضاء على الفقر وعدم ترك أي أحد خلف الركب. ورحب بنتائج المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧. وأكد على أن للتنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة أهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، تعكف ميانمار على وضع خطط وطنية وإقليمية وقطاعية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، وقد أدمج الجهاز المركزي للإحصاء مؤشرات الأهداف في النظام الإحصائي الوطني. ولما كان التمويل ضروريا للعمل الفعال لتنفيذ هذه الأهداف، فقد حث الشركاء على مواصلة تبرعاتهم وزيادتها زيادة كبيرة. وميانمار ملتزمة بالعمل مع جميع الشركاء لضمان أن تحقق المساعدة الدولية المنافع القصوى للسكان.

١١ - وتابع قائلاً إن لدى ميانمار ساحلاً طويلاً وعدة أنهار، مما يجعلها عرضة للفيضانات المرتبطة بتغير المناخ. ولذلك فإن الحد من مخاطر الكوارث يمثل أولوية كبرى، وينظمه القانون، وتقوم على إدارته لجنة وطنية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ستستضيف حكومته قمة المياه لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتسلم الحكومة بالحاجة الملحة إلى معالجة مسألة النقص في الطاقة من أجل تطوير الاقتصاد الوطني. ونظرا لهيمنة القطاع الزراعي على الاقتصاد الوطني والآثار التي يخلفها تغير المناخ على التنمية الزراعية، يجري وضع سياسات وطنية بشأن الحفاظ على البيئة وتغير المناخ. وأعلن أن ميانمار، خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، صدقت على اتفاق باريس، وانضمت إلى تعديلات الدوحة المدخلة على بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

١٢ - **السيد توبغيي** (بوتان): قال إنه ينبغي التعجيل بوتيرة التقدم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والحفاظ على زخمها من أجل تحقيق رؤيتها الجريئة. ومن أجل ألا يترك أحد خلف الركب، يجب أن يبقى التركيز على البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، ولا سيما أقل البلدان نموا.

١٣ - وتتناسب الجهود الرامية إلى إدماج التنمية المستدامة في عمل منظومة الأمم المتحدة تماما مع مبادرات الأمين العام المتعلقة بالإصلاح والتي تهدف إلى تعزيز كفاءة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام٢٠٣٠. وقد نبه تقرير الخبير الاستشاري بشأن مخطط القدرات والمهام على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى أوجه قصور في أنشطة الأمم المتحدة الحالية، ومنها نقص تمويل الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة. وهناك ضرورة لإحداث تحول في التركيز من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة. وبالنظر إلى أن الكوارث المتكررة على نحو متزايد حول العالم ليست طبيعية، بل يتسبب فيها الإنسان، فمن الضروري أن يظل تغير المناخ، الذي يؤثر على الجميع، في صدارة وقلب جهود التنمية المستدامة. وفي حالة بوتان، تشكل الفيضانات الناجمة عن تدفقات البحيرات الجليدية تهديدا خطيرا.

١٤ - وشدد على الأهمية الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التي تتناول الجوانب الاقتصادية، وهي الأهداف من ٧ إلى ١٠، لتحقيق التغيير التحويلي والتنمية الشاملة. وتمثل الطاقة بالنسبة لبوتان محركا رئيسيا للنمو، وستظل مجالا ذا أولوية في الاستراتيجيات الإنمائية. والسياحة المستدامة مهمة أيضا لجهود التنمية المستدامة؛ وينبغي للبلدان أن تنظر في سبل مبتكرة لتعزيز قدراتها على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد استحدثت بوتان رسما للتنمية المستدامة في شكل ضريبة سياحية تُنفق على تنفيذ أنشطة التنمية المستدامة.

١٥ - **السيد رمعون** (الجزائر): أعرب عن ترحيب وفد بلده بنتائج الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وباعتماد الإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠، ولا سيما الهدف الاستراتيجي ٣ بشأن تخفيف آثار الجفاف والتكيف معها وإدارتها والهدف الاستراتيجي ٥ بشأن تعبئة موارد مالية وغير مالية إضافية لدعم تنفيذ الاتفاقية. ويشير إعلان أوردوس إلى مبادرة الجدار الأخضر لمنطقة الصحراء الكبرى، التي يُرجح أن تنجح إذا ما أُشرِك السكان المحليون واستُخدمت الأنواع النباتية المتنوعة.

١٦ - وأضاف قائلاً إنه على الرغم من أن آثار تغير المناخ في التصحر لم تُفهَم بعد بما فيه الكفاية، فقد أفاد الخبراء بأن التنوع البيولوجي سيتأثر والتصحر سيتفاقم. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تفاقم التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي، ولا سيما في أقل البلدان نموا، وأن يسهم في انتشار الأوبئة والجائحات، ما من شأنه تعريض حياة الملايين للخطر. وعلى الرغم من مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وبالنظر إلى الترابط القائم بين المسائل والسياسات المتعلقة بالتصحر وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، فإن الجزائر تعتقد اعتقادا راسخا بأن من شأن التنفيذ المشترك لاتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي أن يحقق فوائد متعددة.

١٧ - **السيدة سيمونيان** (أرمينيا): قالت إن تقارير الأمين العام المقدّمة في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال أظهرت أن قدرة منظومة الأمم المتحدة على التكيف من أجل الاستجابة على نحو ملائم لخطة عام ٢٠٣٠ مسألة ذات أولوية تتطلب الدعم. وستظل الشراكات والشبكات من أجل التنمية المستدامة محركا هاما لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لإحداث تأثير. وسيكون من الحيوي تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني لتعبئة الاستثمارات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في حالة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا التي تحتاج إلى المساعدة في التعامل مع المشهد المتغير للتنمية الدولية.

١٨ - وأفادت أنه في أرمينيا، يجري تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال مجلس وطني معني بالتنمية المستدامة يضم ممثلين عن جميع الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، ومن خلال الذراع التنفيذية للمجلس، وهي لجنة مشتركة بين الوكالات ستضع إطار عمل للأهداف والمؤشرات الوطنية بحلول أوائل عام ٢٠١٨. ويجري دمج الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الرئيسية مع خطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، في تموز/يوليه ٢٠١٧، افتُتح أول مختبر وطني للابتكار في مجال أهداف التنمية المستدامة بوصفه شراكة بين مكتب رئيس الوزراء وفريق الأمم المتحدة القطري. وسيكون المختبر محورا للتحليلات والتوصيات في مجال السياسات، وذلك أساسا لدعم إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة.

١٩ - **السيد هانيغان** (أيسلندا): قال إن بلده على استعداد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة سواء على مستوى البلد أو على مستوى تعاونه مع البلدان الأخرى. وتركز أهداف بلده فيما يتصل بالتعاون الإنمائي على القضاء على الفقر من خلال التنمية المستدامة وتعزيز رأس المال البشري. ويمكن أن تقدم أيسلندا خبرتها المتخصصة في مجالات استصلاح الأراضي والمحيطات والطاقة المتجددة والمساواة بين الجنسين.

٢٠ - وتابع كلامه قائلا إن لمكافحة التصحر واستصلاح الأراضي المتدهورة أهمية محورية للقضاء على الجوع. ومن شأن تحقيق الغاية ١٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة أن يعجل من قدرة السكان الذين يعتمدون على الأرض على بلوغ الغايات الأخرى في إطار أهداف التنمية المستدامة. وبالنظر إلى تقديرات عدد الأشخاص الذين يمكن أن يتشردوا من جراء تدهور الأراضي بسبب تغير المناخ، تشكل الغاية ١٥-٣ أمرا أساسيا أيضا في الحفاظ على السلام. ورحب في هذا الخصوص بالنتائج التي تمخضت عنها الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. فتحييد أثر تدهور الأراضي يؤدي إلى إدخال هذه الاتفاقية في مجال قابلية القياس. ورحب أيضا بالإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠، وأعرب عن الأمل في أن تُطرح مسألة تحييد أثر تدهور الأراضي في الدورة المقبلة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٢١ - واستطرد قائلا إنه على ضوء فقدان بلده مساحات كبيرة من الأراضي من جراء التحات في الماضي، فمن دواعي الفخر أن يستضيف بلده برنامج التدريب على استصلاح الأراضي الذي تقدمه جامعة الأمم المتحدة. واشتركت أيسلندا مع ناميبيا في قيادة مجموعة الأصدقاء المعنية بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف التي تعتزم عرض التجارب الناجحة في الدورة المقبلة من المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ويشكل الاستخدام المستدام للموارد البحرية من خلال الإدارة القائمة على العلوم العمود الفقري لاقتصاد أيسلندا؛ وقد دأبت حكومة بلده على تقاسم تجاربها وخبراتها في هذا الصدد لما يقارب ٢٠ عاما، كما شاركت في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

٢٢ - ومضى يقول إن إتاحة فرص الحصول على الطاقة النظيفة والمتجددة على الصعيد العالمي مسألة بالغة الأهمية. وتتعاون أيسلندا مع صندوق التنمية لبلدان الشمال الأوروبي والبنك الدولي بشأن البحوث في مجال استغلال الطاقة الحرارية الأرضية في شرق أفريقيا. والهدف من ذلك هو مساعدة البلدان على الاستكشاف المبكر عندما يكون مستوى المخاطرة المالية أعلى. واختتم مؤكداً أهمية تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة في جميع المناقشات والإجراءات المتعلقة بالتنمية المستدامة فهي عنصر أساسي في إنجاح الأعمال المتصلة بخطة عام ٢٠٣٠.

٢٣ - **السيد جورجيو** (إريتريا): قال إن بلايين الأشخاص يتضررون من التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، مما يؤكد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات منسقة ومستدامة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وتشمل تدابير السياسة العامة التي اعتمدتها إريتريا التصديق على أهم ثلاث اتفاقيات بيئية ووضع الاستراتيجيات الوطنية للوفاء بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقيات. وأعرب عن التزام إريتريا بتحييد أثر تدهور الأراضي وهو التزام نابع عن أهمية الموارد الطبيعية البرية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد أظهرت الدروس المستفادة في حفظ التربة والمياه في إريتريا أن من الممكن استخدام التقنيات المستدامة والمحافِظة على الموارد والقليلة الاعتماد على المدخلات الخارجية في إعادة الأراضي المتدهورة إلى الإنتاج مجددا وتحسين الغلال وتعزيز القدرة على الصمود. وهناك حاجة إلى إقامة شراكة قوية بُغية النجاح في تحديد الأهداف وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي.

٢٤ - واستطرد فقال إن حالات الجفاف الدورية وتدهور الأراضي والتصحر وقابلية التأثر بتغير المناخ تجعل الأمن الغذائي تحديا كبيرا بالنسبة لبلده. وتم تعبئة المجتمعات المحلية الشعبية والنساء والطلاب ومنظمات المجتمع المدني والقيادات الدينية والقوات المسلحة للعمل على حفظ التربة والمياه والتشجير. وأتاح تشييد السدود الصغيرة والكبيرة فرصا لتحويل الإنتاج الزراعي الكفافي إلى زراعة مروية. وستشكل التكنولوجيا والابتكار أدوات مفيدة لزيادة الإنتاجية بطريقة مستدامة.

٢٥ - وانتقل إلى الصعيد الإقليمي، فقال إن إريتريا تشارك في مبادرة الجدار الأخضر الكبير لمنطقة الصحراء الكبرى والساحل. وسيكون لعملية إعادة توجه الأمم المتحدة بُغية تقديم الدعم الفعال أثر حاسم فيما يتعلق بإنجاز خطة عام ٢٠٣٠؛ وينبغي للدول الأعضاء مواصلة جهودها الرامية إلى زيادة تعزيز دور الأمم المتحدة وقدرتها وفعاليتها وكفاءتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٢٦ - **السيد إغليسياس موري** (شيلي): قال إن الالتزامات الدولية من أجل التصدي لتغير المناخ في إطار اتفاق باريس جاءت نتيجة الجهود المستمرة للتوصل إلى توافق في الآراء، ولا يمكن أن يُعاد التفاوض عليها في أي حال من الأحوال. وفي حين أنه يمكن استكمال تلك الالتزامات وتحسينها، فإن من غير الممكن التراجع عنها. وذكّر بما شهدته منطقته في الآونة الأخيرة من أمثلة حية على عواقب عدم اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ.

٢٧ - وأضاف أنه يلزم توفير التمويل الكافي للأنشطة المتصلة بالمناخ، ولا سيما التمويل الإضافي للبلدان النامية، كي يتسنى إنجاز المساهمات المحددة وطنيا، وذلك للتمكن من التصدي بنجاح لتحديات تغير المناخ وضمان تنفيذ اتفاق باريس تنفيذا كاملا. ومع أن الآليات القائمة، ولا سيما مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ والصندوق الأخضر للمناخ والمشاركة الكاملة للقطاع الخاص والشراكات، تكتسي أهمية حاسمة للتصدي لتدهور المناخ، فمن الواضح أنها لن تكون كافية. ومن الضروري المضي أبعد من ذلك: إذ يمكن لعوامل مثل تحويل نماذج الإنتاج والاستهلاك وتحقيق زيادة حادة في استخدام الطاقة المتجددة وكفالة حماية المحيطات والنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية أن تكتسي أهمية حاسمة في مكافحة تغير المناخ.

٢٨ - **السيد بارو** (السنغال): قال إنه لا يمكن لأهداف التنمية المستدامة أن تغير العالم بدون اتباع سياسات ترمي إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام، ولا سيما فيما يتعلق بقطاعي الزراعة والطاقة، ومن خلال إقامة شراكات متعددة الأطراف في إطار خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وتحتاج البرامج القطاعية الرئيسية، وبوجه خاص اتفاق باريس وإطار سينداي، إلى تحسين تنسيق التنفيذ. ويتعين على المجتمع الدولي تعبئة وبناء قدرات البلدان الضعيفة، ولا سيما البلدان الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على الصمود في وجه الصدمات والآثار المترتبة على تغير المناخ والكوارث الطبيعية. وينبغي أيضا بذل الجهود من أجل نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والتنفيذ الكامل لقرارات تعبئة الأموال من خلال الصندوق الأخضر للمناخ.

٢٩ - وواصل كلامه قائلا إن من المهم الحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيز نماذج الإنتاج والاستهلاك المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وكفالة إمكانية الحصول على الطاقة، ولا سيما الطاقة المتجددة، وتعزيز التكيف مع تغير المناخ، وخصوصا على أساس الإدارة المستدامة للأراضي ومكافحة التصحر وتدهور التربة.

٣٠ - وذكر أن السنغال أعادت توجيه سياساتها نحو التحول الهيكلي في نظام الإنتاج وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة. فقد وضعت عدة استراتيجيات متكاملة لمكافحة الفقر وتحسين الأحوال المعيشية ومنح الأولوية للنساء والشباب، وأعدت خطة ترمي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع. وتعمل حكومة بلده على تشجيع اللامركزية وتمكين الجهات الفاعلة المحلية، وهي تروج لعدد من البرامج الخاصة التي تهدف إلى تصحيح أوجه الاختلال فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى البنى التحتية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية.

٣١ - **السيدة بونسيه** (الفلبين): قالت إن الفلبين، بوصفها بلدا متوسط الدخل معرضا إلى حد كبير للآثار الضارة لتغير المناخ ويعيش ما يقرب من عُشر سكانه في الخارج، تولي أولوية قصوى للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. ونظرا لتجربة بلدها المباشرة فيما يتعلق بقدرة الكوارث المتكررة والبطيئة الظهور على تقويض المكاسب الإنمائية، فقد تم تعميم الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في الخطة الإنمائية الوطنية وعمليات الميزانية.

٣٢ - وأشارت إلى أنه نظراً للحاجة إلى تحقيق الاتساق بين إطار سنداي وخطة عام ٢٠٣٠، فإن حكومة بلدها تنتظر بدء العمل بمرصد إطار سنداي. وأعربت عن ترحيبها ببيان كانكون الرفيع المستوى، وأشارت إلى أهمية جمع البيانات المتعلقة بالكوارث، وشجعت

الدول على استخدام الأدوات التي وضعتها لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي.

٣٣ - وأعربت عن التزام الفلبين بتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وتشديدها على الضرورة الملحة لتحقيق أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. وثمة حاجة إلى زخم وموارد إضافية لحماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية، وتعزيز بناء القدرات من أجل تنفيذ بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي. وسيستضيف بلدها المؤتمر الثاني عشر للأطراف في معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٣٤ - وأفادت بأن حكومة بلدها قامت بمواءمة خطتها المتصلة بالطاقة مع الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال إيلاء الأولوية لتطوير البنى التحتية وتعبئة استثمارات القطاع الخاص. كما شرعت في إجراء استعراض وطني لسياسة الطاقة بُغية دراسة السبل التي تمكن من تحديث القطاع وجعله متوافقا مع اتفاق باريس.

٣٥ - واسترسلت قائلة إنه بسبب تغير المناخ، تبدو الكوارث غير طبيعية أكثر فأكثر ويتعرض التنوع البيولوجي للتهديد. وأصبح التحول إلى استخدام الطاقة المتجددة أمرا حتميا، وهو من أولويات سياسة حكومة بلدها. وأكدت أن الفلبين باقية على التزامها باتفاق باريس؛ بيد أن الافتقار إلى التمويل المستدام ومحدودية فرص الوصول إلى مرافق التمويل المتاحة يمثلان تحديا. ودعت الشركاء في التنمية إلى الوفاء بالتزاماتهم بتوفير ٢٠ بليون دولار للخسائر والأضرار، ولتدابير التكيف والتخفيف. ويشكل تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات، ولا سيما إلى السلطات المحلية، أمرا ضروريا لإنجاز المساهمات المحددة وطنيا. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأت الفلبين صندوقا شعبيا للبقاء لتمويل مشاريع المجتمعات والسلطات المحلية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

٣٦ - *السيد مينيلاو (قبرص)، نائب الرئيس، تولى رئاسة الجلسة.*

٣٧ - **السيد حاجييف** (أذربيجان): قال إن بلده ملتزم التزاما راسخا بالتنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠. وأطلق بلده مفهوما إنمائيا للانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد قائم على المعرفة بحلول عام ٢٠٢٠. ويجري إدماج أهداف التنمية المستدامة إدماجا كاملا في الخطط الإنمائية الوطنية، وقد أُنشئ مجلس للتنسيق على الصعيد الوطني بُغية تبسيط الأنشطة ذات الصلة وتحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة. وسيُعقد مؤتمر وطني مع مكتب الأمم المتحدة القطري في أذربيجان لمناقشة تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

٣٨ - وأوضح أن تغير المناخ يشكل تحديا عالميا يتجاوز الحدود الوطنية؛ فالانبعاثات الصادرة عن أي مكان تؤثر في الناس في كل مكان. لذا من المهم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس والاتفاقات ذات الصلة من أجل حماية الكوكب. وتتطلب الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ دعما من شراكات عالمية ومساهمة من أصحاب المصلحة في جميع القطاعات.

٣٩ - **السيد أونيان نغيما** (غابون): قال إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتوقف على توفر تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به. وأضاف إن غابون تتخذ خطوات لتنويع اقتصادها على أساس احترام البيئة وبهدف تقليل الاعتماد على الصناعات الاستخراجية والحد من التعرض لتقلب أسعار السلع الأساسية. وقد أدى هذا الجهد بالفعل إلى إنشاء منطقة اقتصادية خاصة. وإلى جانب تعبئة الموارد البشرية والمالية، يتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أيضا مشاركة أكبر من جانب القطاع الخاص. وإلى جانب ذلك، فإن تضافر الجهود المبذولة يكتسي أهمية أكبر في سياق الأضرار التي لحقت باقتصادات البلدان النامية المنتجة للنفط والناجمة عن انهيار أسعار النفط. وفي غابون، اعتُمد برنامج انتعاش اقتصادي يستند إلى إصلاح الميزانية وتطوير البنى التحتية وتعزيز القطاع الخاص، من أجل معالجة الانخفاض الناتج في النشاط الاقتصادي والتأثير السلبي على العمالة، لا سيما ما يتصل منه بعمالة الشباب.

٤٠ - وتابع قائلاً إن مستقبل الكوكب يتوقف على تصميم المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاق باريس. وترتبط السياسات العامة في غابون بالإدارة المسؤولة والمستدامة للموارد الطبيعية. وقد تم، على وجه الخصوص، إنشاء ٢٠ محمية بحرية وتعزيز سياسة إعادة التحريج. وخلال الدورة الحالية للجمعية العامة، دعا رئيس غابون إلى اجتماع للجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المعنية بتغير المناخ. ويدعو بلده جميع الدول الأطراف في اتفاق باريس إلى دعم الميثاق العالمي للبيئة الذي اقترحه رئيس فرنسا.

٤١ - وقال إن الصيد غير المشروع يشكل تهديدا خطيرا للبيئة ويلحق الدمار بالنبات والحيوان. ولذلك فإن بلده يرعى مشروع قرار بشأن هذا الموضوع. وللتعجيل بتنفيذ التوصيات المدرجة في ذلك القرار أهمية كبرى بالنسبة لحماية الطبيعة وبقاء السكان المحليين، الذين هم الضحايا الرئيسيون للصيد غير المشروع.

٤٢ - **رئيس الأساقفة أوزا** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن التنمية المستدامة تنطوي على تجاوز النمو الاقتصادي في حد ذاته وتنظر في تنمية الفرد ككلٍ متكامل وتنمية جميع الناس في سياق المجتمع والبيئة الطبيعية. وهي تتطلب استدامة الإنتاج والاستهلاك تربط بين الناس عبر سلاسل الإمداد العالمية في عالم مترابط. ويمثل رفض الفردية المفرطة والنزعة الاستهلاكية المبالغ فيها محور الجهود الرامية إلى تحقيق العيش الكريم للجميع على كوكب مستدام.

٤٣ - وأردف قائلاً إن غياب الاستدامة البيئية والاقتصادية يمثل عقبة رئيسية أمام التنمية البشرية المتكاملة. وترهق الكوارث الطبيعية المتكررة بصورة متزايدة موارد وقدرات حتى أغنى البلدان وسرعان ما تطغى على البلدان الأصغر والأقل نموا. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية المشاكل الإضافية التي تواجه إمكانية وصول عمال الإنقاذ وإمدادات المعونة. وأعرب عن تأييد الكرسي الرسولي لتجدد اهتمام مجتمع الأمم المتحدة ببناء القدرات والجهود الأخرى الرامية إلى بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا.

٤٤ - ونبه إلى أن التغير المناخي المفاجئ يجلب الكوارث التي تضر بسبل العيش وتزيد من حدة النزاعات الإثنية والقبلية، ولا سيما في أفريقيا حيث يهدد أثر الجفاف الشديد والتصحر الأمن والاستقرار والاستدامة. وأوضح أن التضامن مع من يعانون من آثار الكوارث البيئية ليس دعوة إلى الإحسان بل هو نداء من أجل العدالة، لأن كثيرا من الدول الفقيرة والضعيفة تواجه مخاطر متزايدة ليست من صنع أيديها. ولا يمكن حل المشاكل المتصلة بالاستدامة عن طريق التكنولوجيا أو المعونة وحدهما، بل إن الأمر يتطلب أيضا إعادة نظر أكثر صرامة في النظم الاقتصادية وتغيير أنماط الحياة الشخصية والاجتماعية من أجل توفير حماية أفضل لكوكب الأرض. وفي هذا الصدد، يحظى بالترحيب تأكيد تقرير الأمين العام بشأن الانسجام مع الطبيعة (A/72/175) على ضرورة إقامة علاقة جديدة بين البشرية والكوكب. ويؤكد وفد الكرسي الرسولي على أهمية التضامن بين الأجيال من أجل تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة بدلا من اتباع نهج نفعي توجه فيه الكفاءة والإنتاجية إلى المنفعة الفردية وحدها.

٤٥ - **السيدة أورتيز دي أوربينا** (المراقبة عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة): قالت إن الكوارث الطبيعية الأخيرة تشكل رسائل قوية تذكّر بضرورة تعزيز الجهود العالمية الرامية إلى معالجة قضايا تغير المناخ والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، يمثل الانتقال إلى أشكال أنظف للطاقة إجراء مجديا من الناحيتين الاقتصادية والتقنية، ويفي بغرض توفير هواء وماء أنظف واقتصاد حديث مع المزيد من فرص العمل وزيادة في النمو.

٤٦ - وقد بلغت الزيادات في قدرات الطاقة المتجددة رقما قياسيا في عام ٢٠١٦، مع استمرار تحول مركز نمو القدرات نحو البلدان النامية. وبرزت قدرات الكهرباء المتجددة خارج الشبكة كحل بالنسبة لأكثر من مليار شخص لا يزالون يفتقرون إلى الكهرباء. وبالنظر إلى ما سيكون للإجراءات المتخذة في الوقت الراهن من أثرٍ على الاقتصادات والمجتمعات لعدة عقود، فإن من المهم فهم المسارات المختلفة المتاحة والدور الذي يمكن أن تؤديه الطاقة المتجددة، بما في ذلك في مجال الابتكار التكنولوجي والسياسات والأسواق، إلى جانب الحاجة إلى حشد التمويل، في عملية التخطيط الوطني والإقليمي. وتتمثل الخطوة التالية في تبادل الخبرات وأفضل الممارسات على جميع المستويات وفيما بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. ويتعين على اللجنة الاضطلاع بدور رئيسي في هذا الصدد، ولا سيما بالنظر إلى الاستعراض المقبل للهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، والذي سيجريه المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة.

٤٧ - **السيدة سالم** (المراقبة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قالت إن المجتمع الدولي خطا خطوات هامة في مواجهة مخاطر الكوارث، إذ اعتمدت بلدان كثيرة أطرا سياساتية وتخطيطية متعددة المخاطر. وقد ضاعف الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أربع مرات الاستثمار في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث منذ عام ٢٠٠٩، وتركز جمعياته الأعضاء على إيجاد نهج محلية وتشاركية للحد من المخاطر. ومع ذلك، استمرت آثار الكوارث في الظهور بأشكال تزداد سوءا، وهو ما يشير إلى الحاجة إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء المخاطر. وأعربت عما يساور الاتحاد الدولي من القلق بصورة خاصة إزاء محنة الناس الذين يعيشون على هامش المجتمع، والذين لا يجدون في كثير من الأحيان من خيار سوى العيش في الأحياء الفقيرة أو المناطق المعرضة للكوارث؛ وكثيرا

ما يواجهون التمييز والفقر، وهم دائما من بين أكثر الفئات تأثرا بالكوارث. وأضافت أن هناك حاجة إلى وضع إطار قانوني وسياسي قوي يكفل عدم فتور النوايا الحسنة الرامية إلى تحسين إدماج الحد من أخطار الكوارث في التنمية والتخطيط الاقتصادي والحضري، أمام الاحتياجات الاقتصادية والسياسية المنافسة. وقد دعم الاتحاد الدولي، في العقد الماضي، وضع أطر قانونية وسياساتية في ٢٥ بلدا، وهو على استعداد لبذل المزيد من الجهود.

٤٨ - وأشارت إلى أن الإنفاق على الحد من مخاطر الكوارث لا يمثل إلا جزءا صغيرا من إجمالي المعونة الدولية. وعلى الرغم من تزايد التمويل الدولي الموجه إلى التكيف مع تغير المناخ، لم يُتح سوى القليل جدا لمنظمات الخدمة المجتمعية من أجل أنشطة التكيف على المستوى المحلي. ومن الابتكارات في تمويل الاتحاد الدولي، ابتكار قائم على التوقعات، تـُربط فيه السلطات الوطنية للأرصاد الجوية بالمجتمعات المحلية المعرضة للخطر ويُقدم التمويل لأغراض إنسانية قبل وقوع الكوارث. ويجري أيضا استكشاف آليات التمويل الإسلامي بوصفها شكلا تمويليا جديدا وإضافيا. والاتحاد الدولي مستعد لدعم تنفيذ استراتيجيات القدرة على الصمود باستخدام هذا التمويل الجديد والإضافي.

٤٩ - وتابعت قائلة إن تحالف المليار لتحقيق القدرة على الصمود يسعى إلى بناء ثقافة التطوع والتمكين المجتمعي، وهو يهدف إلى تحفيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين للمساهمة في فحص المخاطر المناخية في إطار تخطيط للتنمية يراعي الآثار المحتملة على أكثر الناس ضعفا. ويدعو الاتحاد الدولي الدول والسلطات المحلية إلى الاستثمار في مبادرات مماثلة من أجل مساعدة المجتمعات المحلية على تطوير فهم المخاطر واتخاذ إجراءات لجعلها أكثر أمانا والمشاركة في اتخاذ القرارات الرسمية بشأن الاستجابة للمخاطر.

٥٠ - وستكون السنوات السابقة لبدء نفاذ اتفاق باريس فترة حاسمة بالنسبة لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر فيما يخص دعم الحكومات في صياغة القوانين والسياسات والخطط الوطنية والمحلية للوفاء بالتزاماتها بموجب ذلك الاتفاق. وعلى الصعيد القطري، ستُركَّز الجهود على دعم الحكومات في توسيع طموحاتها على النحو المبين في مساهماتها المحددة وطنيا وفي إطار عمليات أخرى مثل إطار سنداي.

٥١ - **السيدة موكافي** (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) قالت إن تعزيز الزراعة المستدامة وضمان الأمن الغذائي والتغذية أمران بالغا الأهمية ليس فقط بالنسبة إلى الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، بل أيضا إلى الاستخدام الكفء للمياه والأراضي والمحيطات، والمدن الرفيقة بالبيئة، والإنتاج والاستهلاك المستدامين، والتصدي لتغير المناخ. ويمكن للتكنولوجيات الزراعية أن تؤدي دورا رئيسيا من خلال زيادة الأمن الغذائي والتغذية للأسر الفقيرة والريفية وزيادة الإنتاج المستدام والحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي. ويجب أن تكون المبادرات قائمة على الطلب، وفي متناول الجميع، وأن تكون مبنية على المعارف الموجودة ومتأقلمة مع احتياجات المجتمعات المحلية. ومن المهم الاعتراف بأن المضي قدما لا يتم بالضرورة بطريقة وحيدة.

٥٢ - وتعمل منظمة الأغذية والزراعة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية لمساعدة الدول الأعضاء على تحديد ووضع وتنفيذ مقترحات تعالج احتياجاتها الخاصة. ويجري إعداد أطر للبرمجة القطرية مع الحكومات من أجل معالجة الأولويات الوطنية ومراعاة التعاون الأوسع نطاقا مع منظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان الاتساق والكفاءة والتكامل. وفي إطار هذا الجهد، تمنح المنظمة أهمية قصوى للعمل في مجال المناخ والحد من مخاطر الكوارث. ومن خلال حافظة تغير المناخ التي تضم أكثر من ٣٠٠ مشروع في جميع أنحاء العالم، تدعم المنظمة البلدان في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنيا من أجل تحقيق أهداف اتفاق باريس. ومن خلال مبادرة المرونة إزاء المناخ: التوقع والتحمل وإعادة التشكيل، تعمل المنظمة مع الشركاء من أجل تعزيز قدرات البلدان على استباق الأخطار واستيعاب الصدمات وإعادة تشكيل التنمية بطريقة تقلل من المخاطر.

٥٣ - وقد اجتمعت منظمة الأغذية والزراعة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في مسعى لتكييف الاستجابات للاحتياجات المحددة للبلدان والاستجابة لإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (ساموا)، بهدف وضع برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو برنامج يهدف إلى مساعدة البلدان على تسريع الإجراءات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية بطريقة مستدامة. وقد استثمرت المنظمة نحو ٤,٥ مليون دولار من أجل بدء تنفيذ البرنامج، ولكن هناك حاجة إلى أكثر من ذلك بكثير؛ واختتمت بدعوة الشركاء إلى الانضمام إلى هذا المشروع الجماعي.

٥٤ - **السيدة موريّو** (برنامج الأمم المتحدة للبيئة): قالت إن تغير المناخ والتنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية وضياعها تمثل مظاهر لخطر وقوع آثار لا رجعة فيها على النظم الأرضية والحياة على

كوكب الأرض. وفي الوقت نفسه، يعاني العالم من انعدام شديد للمساواة؛ ويتمثل واحد من أكبر التحديات في تلبية الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأرض على توفير الفضاء الصحي للعيش، والغذاء، والقاعدة الاقتصادية الطبيعية للأجيال المقبلة. ومن مزايا العصر الحالي أن بإمكان الإطار العالمي المتفق عليه دوليا للتصدي لتحديات التنمية المستدامة أن يستفيد من دعم المعارف العلمية والموارد التكنولوجية والمادية.

٥٥ - وتابعت قائلة إن خطة عام ٢٠٣٠ تدعو إلى تكامل الجهود، وهو ما دفع برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى النظر في الروابط والمجالات والفرص المتاحة للتعاون والتكامل مع البعد الاجتماعي والاقتصادي للتنمية المستدامة من أجل إحداث تأثير عالمي أكبر. وقد طالبت الدولُ الأعضاء منظومةَ الأمم المتحدة بمزيد من الاتساق والتنسيق في مجال دعم السياسات، وهو أمر يقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه يحتاج إلى التحسين. وقد دخلت عملية صنع السياسات حقبة جديدة ينبغي فيها للأمم المتحدة أن تيسر وتعزز نهجا متكاملا لدعم العملية التشريعية والتنفيذية. وأعلنت أن البرنامج باق على التزامه ملتزما بدعم الدول الأعضاء واللجنة بغية كفالة إدماج البعد البيئي إدماجا تاما في مناقشات التنمية المستدامة وجهود التنفيذ.

٥٦ - وتحدثت عن الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، فقالت إنها ستعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تحت شعار ”كوكب خال من التلوث“. وتشمل نتائجها الرئيسية المتوقعة التفاف الحكومات وكيانات الأمم المتحدة والأوساط العلمية والأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين حول برنامج عمل طويل الأجل لمعالجة التلوث. ويعتمد الادماج الناجح لجدول أعمال التنمية المستدامة على قدرة الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة على استخدام عمل بعضها البعض وتكملته وإرشاده، مع تجنب ازدواجية الجهود. وقليلة هي الهيئات المعنية التي تتحمل مسؤولية وموقفا سياسيين مشابهين لمسؤولية اللجنة الثانية وموقفها.

رُفعت الجلسة الساعة ١١:٣٥.